

Distr.: General  
5 September 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٦٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

حالة تنفيذ الإجراءات المحددة في تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"  
تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ تدابير الإصلاح التي تناولها قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧. ويشكل هذا التقرير، الذي أعد استجابة لهذا الطلب، استعراضاً عاماً لتنفيذ تلك التدابير. وينبغي قراءته بالاقتران مع عدة تقارير فرعية أعدت استجابة لأحكام محددة في القرار ٣٠٠/٥٧: بشأن الاستعراض الحكومي الدولي للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (A/57/786)؛ وتحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ والتحسينات الإدارية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ واستعراض التعاون التقني في الأمم المتحدة (A/58/382)؛ وتحسين العملية الراهنة للتخطيط والميزنة؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص (A/58/227).

\* A/58/150.

011003 011003 03-49287 (A)



كما ستُقدم تقارير عن التقدم الإضافي المحرز في إصلاح إدارة شؤون الإعلام إلى لجنة الإعلام في دورتها السادسة والعشرين التي ستعقد في عام ٢٠٠٤، وعن عناصر مختلفة لإصلاح إدارة الموارد البشرية إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وسيقدم تقرير عن تعزيز نظام العدالة الداخلية إلى الجمعية العامة أثناء الاستئناف الأول لدورها الثامنة والخمسين عقب انتهاء الجزء الرئيسي للدورة. كما يعرض التقرير السنوي للأمم المتحدة العام عن أعمال المنظمة التغيرات التي طرأت على أنشطة الإدارات على مدى العام الماضي.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	..... مقدمة - أولا
٤	٣	..... تكييف الأنشطة مع الأولويات - ثانيا
٥	١٢-٤	..... تعزيز حقوق الإنسان . - ثالثا
٩	٢٣-١٣	..... تحسين الإعلام . - رابعا
١١	٣٤-٢٤	..... تبسيط المنشورات والتقارير . - خامسا
١٣	٣٧-٣٥	..... إدارة المؤتمرات والاجتماعات . - سادسا
١٤	٤٤-٣٨	..... تعزيز فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية . - سابعا
١٨	٤٥	..... توضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني . - ثامنا
١٩	٤٧-٤٦	..... تعزيز قدرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإدارة . - تاسعا
١٩	٤٨	..... مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا . - عاشرا
٢٠	٥٣-٤٩	..... تعزيز الشراكات . - حادي عشر
٢١	٥٧-٥٤	..... تخصيص الموارد للأولويات . - ثاني عشر
٢٢	٦٨-٥٨	..... المنظمة وموظفوها . - ثالثا عشر
٢٥	٧١-٦٩	..... إدارة التغيير . - رابع عشر
٢٥	٧٥-٧٢	..... خاتمة . - خامسا عشر

## أولا - مقدمة

١ - عرض الأمين العام في تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)، مجموعة من المقترحات تحت عدة عناوين عامة:

(أ) شمل الفرع المعنون "الاضطلاع بالأمر الهامة" التزاما بأن يتم تكييف أنشطة المنظمة مع الأولويات المتفق عليها وأن ينعكس ذلك في اقتراح ميزانية برنامجية منقحة بشكل كامل. وتتصل التزامات أخرى بالجهود المبذولة لتعزيز عمل المنظمة في مجالي حقوق الإنسان والإعلام؛

(ب) ركز الفرع المعنون "خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل" على تنفيذ نهج أكثر تكاملا في تخطيط وإدارة الاجتماعات والوثائق، فضلا عن تقديم مقترحات لتحسين تقديم التقارير في المنظمة؛

(ج) استكشف الفرع المعنون "العمل معا بطريقة أفضل" سبل تحسين التنسيق، سواء فيما بين العناصر التي تتكون منها المنظمة في البلدان النامية، وبين المنظمة والمجتمع المدني؛

(د) تضمن الفرع المعنون "تخصيص الموارد للأولويات" وصفا للتغيرات المطلوبة لتبسيط نظام الميزنة والتخطيط في المنظمة الذي يتسم بالتعقيد وكثافة اليد العاملة؛

(هـ) عرض الفرع المعنون "المنظمة وموظفوها - الاستثمار في الامتياز" تدابير إضافية لضمان اعتماد الأمم المتحدة على قوة عاملة ذات قدرات ومتعددة المهارات ومنظمة بطريقة جيدة.

٢ - وقد وفرت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ توجيهات بشأن تنفيذ الإجراءات المحددة في تقرير الأمين العام. وراعى الأمين العام في تنفيذ تلك الإجراءات الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء في مداواتها. ومن المتوقع من الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين ومن هيئاتها الفرعية إجراء مداوات بشأن جوانب محددة لخطة الإصلاح وإصدار توجيهات بهذا الشأن.

## ثانيا - تكييف الأنشطة مع الأولويات

٣ - رحبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٣٠٠/٥٧ باعتزام الأمين العام تقديم ميزانية برنامجية تبرر الاحتياجات من الموارد تبريرا تاما وتعبير بشكل أفضل عن أولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج

المؤتمرات الدولية الرئيسية. وتحقق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ذلك بالطرق التالية:

(أ) زيادة الاهتمام بقضايا التنمية. يجري حالياً تعزيز الرصد والمتابعة المتصلين بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتم إنشاء وحدة للإشراف على تمويل التنمية؛ وجرى تعزيز الموارد التي يُعتمد عليها في معالجة المسائل المتصلة بالقارة الأفريقية؛ كما تُطلب موارد إضافية محدودة لتمويل الأعمال المتصلة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وتعزيز حقوق الإنسان؛

(ب) إعادة تخصيص قدر كبير من الموارد فيما بين البنود داخل أبواب الميزانية أو فيما بين تلك الأبواب. تم نقل نحو ١٠٠ مليون دولار فيما بين البرامج الفرعية كما يقترح نقل ٨١٠ وظائف؛

(ج) إعادة تنظيم وتخصيص الموارد بشكل ضخم في إدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، أعيد تنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لكي تستوعب الولايات الناشئة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري وتتوافر داخلها القدرة على التخطيط الاستراتيجي؛

(د) وقف نتائج متكررة. يقترح إلغاء ٩١١ من التقارير والاجتماعات والأنشطة الأخرى ذات المنفعة الهامشية، وذلك وفقاً للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛

(هـ) زيادة الموارد المخصصة لمجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب الموظفين. تُطلب موارد إضافية قدرها ١٤ مليون دولار تقريباً لتنفيذ استراتيجية محسنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب مبلغ إضافي قدره مليوناً دولاراً لبرامج تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم.

ونتيجة لتحسن التخطيط والتنسيق وزيادة نظامية عمليات التقييم، من المتوقع إدخال تعديلات مستقبلية على برنامج العمل وسيجري مراعاة تلك التعديلات في عمليات الميزنة اللاحقة.

### ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان

٤ - مضت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قدماً في تنفيذ الإجراءات المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ لتحسين إدارتها الداخلية والخدمات التي تقدمها إلى الدول

الأعضاء على السواء. وركزت التغييرات التي أدخلتها المفوضية على أربعة مجالات رئيسية فيما يلي بيانها.

### زيادة الدعم المقدم لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان

٥ - يجري حاليا بذل جهود منسقة للاستجابة على نحو متكامل ومتسق للدول الأعضاء التي تطلب الدعم في تعزيز نظمها الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وتستهدف الخطة الجارية وضعها مع شركاء آخرين بالأمم المتحدة تشجيع التصديق على معاهدات حقوق الإنسان والمساعدة في إدماج حقوق الإنسان في الخطط الإنمائية الوطنية، والمعاونة في إصلاح التشريعات والمؤسسات الوطنية والتشجيع على وجود وعي أفضل بحقوق الإنسان. وستقدّم معلومات أكثر تفصيلا إلى الهيئات الحكومية الدولية المختصة. وستظل المفوضية والجهاز الأوسع لحقوق الإنسان مسؤولين وحدهما عن النهوض بمهمة الحماية من خلال عمليات الرصد والتحقيقات وتقديم التقارير.

### تعزيز تنفيذ المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان

٦ - أحرزت مشاورات في السنوات الأخيرة في ما بين الدول الأعضاء والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمنظمات غير الحكومية بهدف زيادة توثيق التعاون وتعزيز تنفيذ المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وأطلعت لجنة حقوق الإنسان على تلك المشاورات. واتفق الممثلون في الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الذي عقد في عام ٢٠٠٣ على أن إعداد تقارير لتلك الهيئات كلاً منها على حدة يساعد في إنشاء الشبكات وتقوية المناقشة الوطنية بشأن المسائل المتصلة بالمعاهدات. واتفق أيضاً على أن بوسع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضطلع بدور أقوى في نظام تقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات وفي متابعته أيضاً. ولا تزال المناقشة مستمرة بشأن فكرة إعداد تقرير موحد عن شتى المعاهدات، وقد تود كل دولة من الدول الأطراف أن تعتمد هذا النهج. وكبديل للتقرير الموحد، اختارت بعض الدول الأعضاء توسيع الوثيقة الأساسية التي تقدمها، والتي تتضمن معلومات لجميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ورغم أن الدول الأعضاء ليست ملزمة قانوناً بتقديم وثيقة من هذا القبيل، فإن من الممكن أن تخفف الوثيقة الأساسية عبء تقديم التقارير الملقى على عاتقها وأن تمكن من تفادي تكرار التفاصيل الواردة في كل تقرير من التقارير المقدمة إلى تلك الهيئات. وقد طُلب إلى الأمانة العامة أن تعد مشروع مبادئ توجيهية لإعداد وثيقة أساسية موسعة للاجتماع الثالث للجنة المشتركة بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويمكن الاطلاع على

تفاصيل إضافية عن هذه العملية التشاورية في تقرير الأمين العام عن التحسينات الإدارية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧ - وثمة تأكيد شديد لزيادة التعاون بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولتحسين التواؤم بين المبادئ التوجيهية المنظمة لتقديم تقاريرها. وجرى حث جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على اتباع إجراءات محددة للمتابعة واتخاذ تدابير من شأنها أن تشجع على تقديم التقارير في حينها وأن تعالج مسألة التقارير المتأخرة.

### تحسين نظام الإجراءات الخاصة

٨ - أُنخذت في السنوات الأخيرة خطوات لتحسين دعم الإجراءات الخاصة وزيادة فعاليتها. وقُدمت تفاصيل بهذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين (انظر E/CN.4/2003/124). وتشمل هذه الخطوات ما يلي:

- (أ) صياغة دليل للمقررين الخاصين؛
  - (ب) إعداد مبادئ توجيهية داخلية فيما يخص علاقات العمل بين أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة وموظفي المفوضية؛
  - (ج) الاستكمال المنتظم لمجموعة المواد التعريفية المخصصة لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة والتي ستضمن التزامات بتقديم تقارير؛
  - (د) تعزيز الدعم الذي تقدمه مفوضية حقوق الإنسان عن طريق توفير موارد بشرية إضافية وإنشاء مكتب للاستجابة السريعة.
- ٩ - وجرى اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ إنشاء فرع للإجراءات الخاصة في مفوضية حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، شرعت المفوضية في إجراء مشاورات حول كيفية مواصلة تحسين آليات الإجراءات الخاصة، تماشياً مع توصيات الأمين العام.
- ١٠ - وتقرر في اجتماع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اتخاذ الخطوات المحددة التالية بدعم من مفوضية حقوق الإنسان حسب الاقتضاء:

- (أ) تعزيز المبادرات المشتركة، بما فيها النداءات العاجلة والبيانات والنشرات الصحفية والبلاغات المشتركة؛
- (ب) إجراء تحليل لأساليب العمل لدى مختلف أصحاب الولايات، للتعرف على الممارسات الجيدة؛

- (ج) التبادل المنتظم للإحاطات الإعلامية بين موظفي القطاعات بعد إتمام الزيارات القطرية تيسيرا للمتابعة؛
- (د) تعزيز التعاون بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في التحضير للزيارات القطرية وإجرائها ومتابعتها؛
- (هـ) إعداد دراسة جدوى بشأن سبل تعزيز نشر نتائج الإجراءات الخاصة وتوصياتها؛
- (و) التفاعل بين آليات الإجراءات الخاصة ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن؛
- (ز) التبادل المستمر للمعلومات والرسائل بين أصحاب الولايات؛
- (ح) مواصلة تعزيز الحوار التفاعلي مع لجنة حقوق الإنسان.

### التحسينات الإدارية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- ١١ - ركزت التحسينات الإدارية على مدى العام الماضي على تنفيذ التوصيات التي انتهت إليها الاستعراض الإداري للمفوضية الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/57/488). وستكون تفاصيل تنفيذ تلك التوصيات موضوع تقرير مستقل يقدم إلى الجمعية العامة. وسيرد وصف لعملية إعادة التنظيم في نشرة الأمين العام المستكملة عن المفوضية وستعرض النشرة للجهود المبذولة لتحسين توجهات السياسة العامة للمفوضية وتجاوبها.
- ١٢ - ومن المفروض أن تؤدي التغييرات الإضافية المدخلة على هيكل المفوضية وملاك موظفيها وتمويلها إلى تحسين قدرتها الإدارية. وتمثل التغييرات الرئيسية في ما يلي:
- (أ) إنشاء فرعين جديدين أحدهما للإجراءات الخاصة والآخر للعلاقات الخارجية؛
- (ب) ترشيد نظام الممثلين الإقليميين للمفوضية؛
- (ج) استحداث قائمة بالمرشحين للعمل موظفين في مجال حقوق الإنسان لإلحاقهم ببعثات حفظ السلام؛
- (د) تطبيع وضع موظفي المفوضية المعيّنين في إطار المجموعة ١٠٠ للنظام الإداري للموظفين؛



(هـ) تعزيز الإدارة المالية والمتعلقة بالميزانية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات مالية/برنامجية؛

(و) إنشاء نظام محسن لنداءات التبرع السنوية ولإعداد التقرير السنوي الخاص باستخدام تلك التبرعات.

## رابعاً - تحسين الإعلام

١٣ - شهد العام الماضي تنفيذ عدة خطوات لتحسين عمليات إدارة شؤون الإعلام، في المقر والميدان على السواء. وكانت لجنة الإعلام ذات نشاط كبير في هذه العملية، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ وتجاوبت بصورة بناءة مع الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة.

### إعادة تشكيل هيكل الإدارة

١٤ - تم إنجاز الجزء الأكبر من عملية إعادة تشكيل هيكل إدارة شؤون الإعلام، حيث أصبحت أنشطة الإدارة مقسمة بين ثلاث شعب جديدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وذلك تنفيذاً لمقترحات الأمين العام. ولا يزال نقل قسم رسم الخرائط إلى إدارة عمليات حفظ السلام في انتظار النظر فيه من جانب الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وفقاً لما ورد في الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧.

### التقييم

١٥ - تقوم الإدارة حالياً، بدعم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، باتخاذ اللازم لإجراء استعراض سنوي لأثر البرامج يمكنها من تقييم أنشطتها بصورة منهجية. ويشمل الاستعراض قيام مديري البرامج بالتقييم المنتظم لأداء البرامج والخدمات الإعلامية، فضلاً عن تدريب الموظفين لتوفير قدرة مؤسسية على التقييم الذاتي. وستُبلغ لجنة الإعلام بنتائج الاستعراض السنوي الأول لأثر البرامج في عام ٢٠٠٤.

١٦ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، ستكون الإدارة قد بدأت العمل بمجموعة من التدابير الأولية المتصلة بالأداء إلى جانب بيانات مرجعية متصلة بأهداف الإدارة. وسيجري بعد ذلك الاضطلاع بعملية من خطوتين لتقييم الأثر. سيتم أولاً قياس مدى التعرض للرسائل (على سبيل المثال، عن طريق تحليل التغطية الصحفية أو المستمعين الذين وصلتهم الرسائل)، ثم إجراء تقييم لما إذا كان الجمهور قد استجاب للرسائل بأي طريقة ذات مغزى. وستتطلب

هذه العملية موارد وخبرة غير متاحة حالياً لدى الإدارة. ولهذا من المتوقع الاستعانة بشركاء خارجيين.

١٧ - ويجري حالياً تقديم تدريب لدعم النموذج التشغيلي الجديد للإدارة. وأصبح معظم مديري البرامج مدربين حالياً على تقنيات التقييم، كما يتلقى الموظفون من جميع المستويات في الوقت الراهن تدريباً على قياس أثر وفعالية المنتجات والأنشطة.

### مراكز الأمم المتحدة للإعلام

١٨ - تعكف الإدارة حالياً على إعداد خطة عمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لضمان الانتقال السلس من نموذج مراكز الأمم المتحدة للإعلام على الصعيد الوطني إلى النموذج الإقليمي الجديد، مع السعي في الوقت نفسه إلى صون ما تراكم من خبرة ومعرفة وإلى حماية الذاكرة المؤسسية والشراكات المقامة مع المراكز الإعلامية الوطنية.

١٩ - وكخطوة أولى، يمضي الأمين العام الآن قدماً بإنشاء مركز إعلامي إقليمي كبير في غرب أوروبا. وسيستتبع ذلك إغلاق المراكز الإعلامية القطرية التسعة الموجودة في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي<sup>(١)</sup> وإنشاء مركز إعلامي إقليمي كبير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وسيكون مقر المركز الكبير في بروكسل، رهنا بإبرام اتفاق بين الأمانة العامة وحكومة بلجيكا. ولن تتأثر بذلك دائرتا الإعلام في جنيف وفيينا اللتان تقدمان الخدمة إلى مكاتب المقر في هاتين المدينتين.

٢٠ - وسيجري تزويد المركز الإقليمي الكبير في غرب أوروبا بالموظفين والموارد على نحو يجعله يعمل بجميع اللغات الحالية للاتحاد الأوروبي وسيلي الاحتياجات الإعلامية في المنطقة. وسيتيح المفهوم التشغيلي الجديد لإدارة شؤون الإعلام أن تنقل الموارد إلى أولويات أخرى، منها المراكز الإعلامية الموجودة في البلدان النامية (تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٧ بـ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، وتعزيز تعددية اللغات في موقع الأمم المتحدة على الويب والتقييم النظامي لآثار أنشطة الإدارة. وستنظر لجنة الإعلام في دورتها السادسة والعشرين في تقرير مرحلي عن تنفيذ الاقتراح الخاص بالمركز الإعلامي الإقليمي الكبير، بهدف تطبيق هذه المبادرة في مناطق أخرى.

### إدارة المكتبات

٢١ - تم في آذار/مارس ٢٠٠٣ إنشاء اللجنة التوجيهية لتحديث مكتبات الأمم المتحدة وإدارتها على نحو متكامل. وتجتمع اللجنة مرة كل أربع شهور برئاسة مدير شعبة التوعية بإدارة شؤون الإعلام، ويشمل أعضاؤها أمناء المكتبة الرؤساء أو غيرهم من الممثلين لمكتبة

داغ همرشولد، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجان الإقليمية، وجامعة الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٢ - وقد كُلفت اللجنة بوضع السياسات وتنسيق العمليات فيما بين مكاتب الأمم المتحدة. وتعالج خطة عملها المجالات التالية:

- (أ) مجموعة محفوظات وثائق الأمم المتحدة؛
- (ب) المراقبة البليوغرافية لوثائق الأمم المتحدة؛
- (ج) الخدمات المرجعية التعاونية؛
- (د) تبادل المجموعات/الموارد؛
- (هـ) معدات الحاسوب وبرامجه ومضامين الإنترنت؛
- (و) العلاقات العامة؛
- (ز) المكتبات الصغيرة والميدانية.

٢٣ - ومن أمثلة المبادرات المحددة المقرر إنجازها بحلول أواخر عام ٢٠٠٣ إنشاء موقع على الإنترنت متعدد اللغات للبحث في مكاتب الأمم المتحدة، وإنشاء قائمة رئيضية لمجالات التخصص الرئيسية في مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وإشراك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها شريكا كاملا في برنامج الفهرسة المشتركة. وسيقدم تقرير مفصل عن هذا الموضوع إلى لجنة الإعلام في دورتها السادسة والعشرين.

## خامسا - تبسيط المنشورات والتقارير

٢٤ - أحمل التقرير المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة عدة تدابير للحد من عدد منشورات وتقارير الأمم المتحدة ولتحسين تساقطها وتركيزها وتحديد مواعيد صدورها. وقد أُدخلت عدة تحسينات ملموسة بالفعل في هذا المجال، كما يجري بذل جهود إضافية.

### المنشورات

٢٥ - أُعيد تشكيل مجلس المنشورات بوصفه هيئة معنية بوضع المعايير، وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتمثل ولايته الرئيسية في استعراض وتحديد السياسات النازمة لإعداد

المنشورات وتوزيعها وبيعها، سواء كانت في شكل مطبوع أو إلكتروني، إلى جانب صياغة مشروع تعليمات إدارية جديدة ومنقحة لتنفيذ السياسة المتعلقة بالمنشورات.

٢٦ - ويجتمع المجلس مرة كل شهر، ولكنه يضطلع بقدر كبير من عمله عن طريق أفرقة عاملة مشتركة بين الإدارات. فمثلاً، أعد الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بمسائل الإنترنت مؤخراً مجموعة من المبادئ التوجيهية التقنية للنشر عبر الإنترنت من جانب الأمم المتحدة. وفي إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، تم إنشاء فريق عامل مستقل للنظر في حدود وتكلفة توزيع المنشورات إلكترونياً، مع تكملته بقدره على الطباعة عند الطلب.

٢٧ - وكجزء لا يتجزأ من إعداد ميزانية فترة السنتين، توجه الآن جميع برامج المنشورات، التي تقترحها وحدات الأمانة العامة، عن طريق اللجان التنفيذية ذات الصلة. وكل لجنة تنفيذية مسؤولة عن استعراض خطط النشر وضمان التساوق وتفاذي الازدواجية وتحديد أولويات واضحة بشأن ما سيجري نشره.

٢٨ - وفي العام الماضي، سبقت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية غيرها من الهيئات إلى تنسيق برامج المنشورات الخاصة بأعضائها. وناقش منسقو اللجنة، في سياق إعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، محتوى المنشورات واستطاعوا بذلك تعزيز التعاون والتساوق. وسيستمر العمل بهذا الترتيب سنوياً. وفضلاً عن ذلك، يوجد الآن ترتيب تقوم بمقتضاه الإدارات التي تعد الدراسات الاستقصائية العالمية والإقليمية والمنشورات الرئيسية التي تصدرها الكيانات المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتبادل مسودات الدراسات والتشاور فيما بينها قبل إصدار المنشور. ويجري بصورة معتادة تبادل المعلومات المتعلقة بتوقيت إصدار التقارير الرئيسية.

٢٩ - وإجمالاً، طرأ نقص بنسبة ١٨ في المائة على عدد المنشورات المتكررة وبنسبة ٢٣ في المائة على عدد المنشورات غير المتكررة على مدى الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتُظهر بيانات ميزانية الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقف ١٩٢ منشوراً وتقريراً.

### التقارير

٣٠ - بفضل اقتران الجهود التي تبذلها الجمعية العامة ذاتها لتنشيط عملها بمقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح تتولد حالياً قوة دفع إيجابية لإحراز تقدم في هذا المجال. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧ إلى الأمين العام أن يبدأ في إجراء عملية تشاورية مع رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية، بغية توحيد التقارير التي تتناول مواضيع مترابطة، إذا ما قررت اللجان الرئيسية ذلك. وفي سياق تنشيط أعمال الجمعية العامة، أجرى

رئيس الجمعية عددا من المشاورات مع رؤساء اللجان الرئيسية بشأن هذه المسألة في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٣١ - وطلب الرئيس مقترحات بشأن تبسيط أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك بشأن توحيد التقارير. ووردت عدة مقترحات من رؤساء اللجان الرئيسية ومن عدد من الدول الأعضاء ناقشتها مكاتب بعض اللجان الرئيسية. وعرض رئيس الجمعية العامة هذه المقترحات في مشاورات غير رسمية مفتوحة للجمعية العامة بكامل هيئتها في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ورغم أنه لم يتخذ أي قرار محدد في ذلك الاجتماع، فقد كان هناك تأييد عام وشديد لتوحيد تقارير الأمين العام التي تناول مواضيع مترابطة بوصفه ذلك وسيلة لتيسير المناقشة والحد من الوثائق.

٣٢ - وقد أسفرت الجهود الأولية التي بذلتها الإدارات لتوحيد التقارير للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة عن خفض بنسبة ١٣ في المائة في عدد التقارير. ويعتزم الأمين العام أن يطلب من جميع الإدارات والمكاتب المعنية أن تواصل بقوة استعراض احتياجاتها المتعلقة بتقديم التقارير بغية زيادة توحيد التقارير، حيثما أمكن ذلك.

٣٣ - ومن المفروض أن يؤدي استعراض اللجنتين الثانية والثالثة لبرنامجي عملهما والنظر في المسائل بطريقة أكثر تنسيقاً، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، إلى تقليل عدد القرارات والتقارير المطلوبة من الأمين العام.

٣٤ - ومن السبل الأخرى للحد من عدد التقارير معالجة مدى تواترها. وستساعد الأمانة العامة رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية وأعضاء مكاتبها الآخرين، حسب الطلب، في استعراض جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية لتحديد بنود جدول الأعمال التي يمكن النظر فيها مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات بدلا من مرة كل سنة.

## سادسا - إدارة المؤتمرات والاجتماعات

٣٥ - مضت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قدما في تنفيذ الإجراءات المحددة في الوثيقة A/57/289 و Corr.1 من أجل تحسين الكفاءة والفعالية العامة لمهمة إدارة المؤتمرات داخلها. وتعمل الإدارة حاليا مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل إعداد سياسات وأساليب عمل جديدة سعيًا إلى تحقيق وحدة السياسات والمنهجيات والممارسات المتبعة في إدارة المؤتمرات، وتبسيط العمليات، وتعزيز تنسيق واستعمال الموارد المتاحة في كل الأماكن.

٣٦ - وقام فريق تنفيذي يتألف من ممثلي كل البرامج الفرعية التابعة للإدارة بإعداد خطة عمل للأخذ بطرق أكفأ في تسيير العمل والانتقال إلى استعمال التكنولوجيات الجديدة،

فضلا عن العمل من أجل الوصول إلى إدارة متكاملة لجميع الموارد ذات الصلة بالمؤتمرات. وأسفرت مرحلة التنفيذ الأولية التي استغرقت ١٠ أشهر عن نتائج إيجابية ملموسة في كل ميدان تقريبا من ميادين عمل الإدارة وذلك على النحو التالي:

(أ) إدارة المؤتمرات - زيادة الفعالية من حيث التكلفة في مجال تخطيط الخدمات وبرمجتها؛

(ب) تقديم دعم أفضل لرئيس الجمعية العامة - تم إعداد مشروع برنامج عمل للدورة الثامنة والخمسين قبل افتتاح الدورة بوقت طويل لمساعدة الرئيس الجديد في إعداد الأنشطة وتيسير عملية نقل المهام من رئاسة إلى لاحقتها؛

(ج) ترشيد عمل اللجان الرئيسية - يُناقش برنامج العمل في مرحلة مبكرة لكي يتناسب بشكل أفضل مع مواعيد صدور الوثائق الصادر بشأنها تكليف؛

(د) انسياب العمل في تجهيز الوثائق - بدأ العمل بنظام لتحديد فترات لتجهيز الوثائق وتم إنفاذ السياسات المتعلقة بطول الوثائق بمزيد من الصرامة. ونتيجة لذلك، جاء أكثر من ٩٠ في المائة من التقارير الصادرة عن الأمانة العامة والمقدمة في غضون النصف الأول من سنة ٢٠٠٣ متقيدا بعدد الصفحات المحدد. كما أن وثائق الدورة تصدر خلال سنة ٢٠٠٣ في وقت أكثر تبكيرا مما كان عليه الحال في السنوات السابقة؛

(هـ) الضوابط المفروضة على الميزانية والبرامج - تمكنت الإدارة من إبقاء نفقاتها متمشية مع الموارد المخصصة بفضل التقيد الصارم بممارسات الميزانية المرتكزة على النتائج.

٣٧ - وعقب أول استعراض فعلي تجريه الجمعية العامة، في آذار/مارس ٢٠٠٣، لجهود الإصلاح التي تبذلها الإدارة، سيقدم تقريران كاملان عن خطة المؤتمرات وتحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى لجنة المؤتمرات في أيلول/سبتمبر. وتتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عددا من الوظائف المنقولة التي يرجع نقلها إلى زيادة ما تحقق من كفاءة، كما تبرز زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في إعداد الوثائق وإدارة الاجتماعات.

## سابعاً - تعزيز فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية

٣٨ - حُدثت أربعة عناصر رئيسية لتعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة وفقا لأحكام الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ وهي كما يلي: توحيد الأدوات والوسائل

المستخدمة في تنسيق برامج التعاون الإنمائي؛ وتكامل أدوات التخطيط والميزنة المتعلقة بالبلدان الخارجة من الصراع؛ وتوحيد قواعد البيانات وشبكات المعرفة؛ وتعزيز نظام المنسق المقيم.

٣٩ - وبناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2003/L.20)، ستناقش تفاصيل الخطة التنفيذية لتعزيز فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية في عام ٢٠٠٤، وذلك في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

### تبسيط أدوات البرمجة ومواءمتها

٤٠ - تتمثل الأهداف الرئيسية لعملية التبسيط والمواءمة الجارية في تبسيط القواعد المعقدة وخفض تكاليف المعاملات بالنسبة للبلدان المستفيدة من البرامج، وزيادة فعالية المساعدة الإنمائية وتحسين المساءلة. وتعمل اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (المتألفة من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان) من أجل الأخذ بأدوات البرمجة الجديدة المذكورة أدناه بالنسبة لخمسة برامج قطرية في سنة ٢٠٠٣، بهدف توسيع استعمالها ليشمل أكثر من ٨٠ برنامجا قطريا بحلول سنة ٢٠٠٦.

(أ) في ميدان تخطيط البرامج، يبين جدول جديد لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية العلاقات بين الأولويات الوطنية والمساهمات العامة للأمم المتحدة ومساهمات كل وكالة، وذلك في وثيقة واحدة. ويستعاض عن مختلف وثائق الإدارة القطرية لوكالات الأمم المتحدة بخطة عمل جديدة للبرامج القطرية وخطة عمل سنوية. وتأخذ الصناديق والبرامج حاليا بشكل موحد للتخطيط وطلب الأموال واستعراض التقدم.

(ب) في ميدان تنفيذ البرامج، تتعزز فعالية البرامج عندما تتعاون الوكالات والصناديق والبرامج على الصعيد القطري. وكشفت استعراضات البرامج عن اعتماد شكل ما من البرمجة المشتركة في أكثر من ١٠٠ بلد. وقد أعدت مبادئ توجيهية منقحة من أجل تعزيز وتيسير فرص البرمجة المشتركة، ويجري حاليا تجريبيها لاستعمالها في جميع المكاتب في عام ٢٠٠٤.

(ج) كما تم استحداث أدوات مبسطة للتقييم والإبلاغ. وستتخذ خطة مشتركة لتقييم الأهداف والنتائج المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وجدول النتائج أساسا لقياس عمل الصناديق والبرامج. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع شكل موحد للإبلاغ عن الإنجازات المتحققة وسيحل محل ترتيبات الإبلاغ المتعددة الموجودة حاليا.

(د) ولتيسير توحيد إدارة الموارد ونقل الأموال استناداً إلى التقييم الموحد للنظم المالية للشركاء الوطنيين، ستستعمل الصناديق والبرامج العاملة مع نفس الشركاء الوطنيين الطريقة ذاتها في نقل الموارد. وسيسهم ذلك في تقليص تكاليف المعاملات بالنسبة للشركاء الوطنيين. وعلاوة على ذلك، وضعت آلية لتمكين المانحين من توفير التمويل عن طريق وكالة واحدة، على أن يقوم الفريق القطري عندئذ بتحديد سبل توزيع تلك الأموال فيما بين الوكالات. وأخيراً، يجري استحداث آلية للتمويل الموحد، بحيث يتسنى لوكالة واحدة أن تصرف الأموال باسم الوكالات الأخرى عندما تكون تلك الوكالات تدعم نفس الشريك الوطني تحقيقاً لنفس النتيجة.

### البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بعد انتهاء الصراع

٤١ - أنشئ الفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢<sup>(٢)</sup> لإضفاء مزيد من الاتساق والتكامل على استجابة الأمم المتحدة في حالات الانتقال بعد انتهاء الصراع. وقد استعرض الفريق العامل تجربة المنظمة في ثمان من حالات الانتقال ودعا إلى الاستفادة من الدروس والتوصيات التالية في العمليات المقبلة:

(أ) لكل حالة انتقال طابعها الفريد، ولذلك فهي تتطلب فهماً وتقييماً شاملين يراعيان خصوصياتهما. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى إيجاد سبل لوضع خلاصة وافية عن الخبرات وكفالة الاستفادة من الدروس المستخلصة؛

(ب) تبين أن التكبير بتعيين منسق للشؤون الإنسانية أو منسق مقيم بوصفه نائب الممثل الخاص للأمين العام في كل حالة يؤدي إلى تيسير الروابط بين العناصر السياسية والتنفيذية والمتعلقة بحفظ السلام، كما يعالج التباين في ولايات مختلف مكاتب الأمم المتحدة في مكان بعينه؛

(ج) بالنظر ما تتسم حالات الانتقال من عدم استقرار، فمن الضروري أن يستمر العمل الإنساني في إطار عملية تنوحي خفض المساعدة الإنسانية بطريقة سلسة وتدرجية مع زيادة جهود الإعمار في الوقت ذاته. وتتطلب هذه العملية إجراءات مشتركة بين الأطراف الفاعلة الإنسانية والإنمائية من خلال وضع استراتيجية وحيدة متكاملة ترمي إلى التصدي للأسباب الرئيسية للأزمة. وينبغي أن يشمل تخطيط عملية الانتقال التخطيط للطوارئ وأن يستند إلى تقييم الاحتياجات على أساس الأولويات والنتائج، على أن يجري استيفاء ذلك التقييم بشكل منظم وبمشاركة كل الأطراف المعنية؛

(د) ينبغي الاجتهاد في تشجيع الإشراف الوطني على عمليات الانتقال. ويتطلب ذلك بذل جهود خاصة في بناء القدرات والتوعية والتفاوض. وينبغي أن ترتبط الاستجابة



الجماعية للأمم المتحدة بخطط التنمية والميزانيات الوطنية، حيثما أمكن. وقد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لتأمين تدفق موارد خارجية لدفع المرتبات واستئناف الخدمات الأساسية؛

(هـ) ينبغي أن يقوم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بوضع خطة استراتيجية وحيدة لتعبئة الموارد، تشمل اللجوء إلى مختلف الوسائل المتاحة، كعمليات النداءات الموحدة ومؤتمرات المانحين المخصصة والآليات الخاصة بالوكالات. وسيساعد ذلك على الحد من ثغرات التمويل التي كثيراً ما تحدث في حالات الانتقال، وهو أمر له أهمية خاصة بالنظر إلى الحاجة لتمويل المساعدة المقدمة في إطار البرامج السريعة الأثر. ويعتزم الفريق العامل عقد منتدى في مستهل سنة ٢٠٠٤ لزيادة تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بتمويل حالات الانتقال.

#### إدارة المعارف والوكالات غير المقيمة (الوكالات غير الممثلة في الميدان)

٤٢ - تدرس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سبلا لزيادة فعالية تسخير المعرفة الموجودة بحوزة منظومة الأمم المتحدة عن طريق دوائر المهنيين وشبكات المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التدابير التالية:

(أ) إقامة شبكات المعرفة أو الاستفادة من الشبكات القائمة، مثل شبكة الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تعمل تلك الدوائر على الصعيد العالمي والقطري معا؛

(ب) إعداد منهاج عمل لتكنولوجيا المعلومات لكفالة إتاحة خبرة الوكالات غير المقيمة والكيانات الإقليمية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(ج) تعزيز القدرة على إدارة المعرفة على الصعيد القطري؛

(د) وضع معايير واضحة فيما يتعلق بنوعية المنتجات والعمليات، فضلا عن الحوافز اللازمة للمكافأة على تبادل المعرفة؛

(هـ) توفير الدعم للحكومات لتحويل البيانات إلى سياسات - في مجال رصد الخطط والاستراتيجيات الوطنية واستعراضها، على سبيل المثال، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، من خلال استحداث قواعد بيانات إحصائية وطنية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وستلزم موارد إضافية لكفالة تنفيذ خطة محددة في عدد قليل من البلدان على سبيل التجربة.

### تعزير نظام المنسق المقيم

٤٣ - خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٣، أعادت الدول الأعضاء تأكيد الحاجة إلى زيادة مشاركة الوكالات المتخصصة والفنية في تشغيل نظام المنسق المقيم. وشجع المجلس جميع مؤسسات الأمم المتحدة على التعاون من أجل إيجاد سبل مبتكرة للاستفادة من وفرة الخبرات المتاحة عالميا في دعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا (انظر E/2003/L.20، الفقرة ٣٠).

٤٤ - وتجري حاليا مناقشات داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواصلة العمل في الميادين التالية:

(أ) تخصيص موظفين للعمل لصالح الوكالات غير الممثلة في الميدان. وينبغي دعم ذلك بواسطة نظم إدارة المعرفة لتمكين الأفرقة القطرية من الاطلاع على الخبرة والمعلومات الموجودة لدى الوكالات ذات الصلة؛

(ب) توفير حد أدنى من الموظفين الأساسيين لمساعدة المنسقين المقيمين في ميادين التخطيط الاستراتيجي وتنسيق المساعدة وإدارة المعلومات. وينبغي أن يتسم ذلك الدعم بما يكفي من المرونة لزيادته أو خفضه تبعا للاحتياجات القطرية ودرجات التعقيد؛

(ج) تفويض المزيد من السلطة للمنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية بهدف تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات على الصعيد القطري. وذلك مهم، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بعد انتهاء الصراع؛

(د) تكميل التمويل الأساسي الذي يتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المؤسسة التي تمول نظام المنسق المقيم وتديره، بتمويل إضافي، يمكن الحصول عليه من خلال اشتراك جميع الوكالات المعنية في تمويل أنشطة التنسيق. ومن الخيارات الأخرى في هذا الصدد إنشاء صندوق استئماني يموله المانحون ويخصص لدعم التنسيق على الصعيد القطري، أو تقديم مساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

### ثامنا - توضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني

٤٥ - أحرى استعراض لأنشطة التعاون التقني في عدد من مجالات عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج، ويجري إحالته إلى الجمعية العامة في تقرير مستقل عن استعراض التعاون التقني في الأمم المتحدة (A/58/382)، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ (الفقرة ٢٢). ومن الأهداف الرئيسية للاستعراض توفير معلومات عن طائفة تمثيلية ومختارة من المسائل التي تضطلع الأمم المتحدة بالتعاون التقني بشأنها بغية مساعدة البلدان التي تؤثر

فيها البرامج على اتخاذ قراراتها فيما يتعلق بالتعاون التقني ومساعدة المانحين في تكييف قراراتهم حسب الاقتضاء.

## تاسعا - تعزيز قدرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإدارة

٤٦ - تعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجال تعزيز إدارتها، تمثيلاً مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، الفقرة ٢٤، وتُظهر الميزانية المقترحة، على وجه التحديد، إعادة تنظيم الإدارة برمتها وفق المهام الجديدة الناشئة عن إعلان الألفية والمؤتمرين العالميين اللاحقين اللذين عُقدا في مونتيري وجوهانسبرغ. وتتمثل إحدى السمات الهامة في تكوين ثلاثة مكاتب رئيسية مسؤولة مباشرة أمام الأمين العام وهي:

(أ) مكتب السياسات الإنمائية والتخطيط، الذي يتضمن عمله التخطيط الاستراتيجي وتحقيق تساوق السياسة العامة في الإدارة وفي جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛

(ب) مكتب التمويل لأغراض التنمية الذي يوفر قدرات مكرسة لمتابعة وتنفيذ توافق مونتيري؛

(ج) مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق الذي سيساعد في التنسيق المركزي للسياسات ودعم العملية الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات.

٤٧ - سيعاد تنظيم الشعب الفنية للإدارة إلى مجموعتين، تكون كل منهما مسؤولة أمام أمين عام مساعد، إذا اتفق على ذلك، تركز إحداها على تحليل البيانات وعلى المعلومات، وتركز الأخرى على دعم العمليات الحكومية الدولية في شتى مجالات السياسات، وعلى دعم المسؤوليات التشغيلية ذات الصلة. وسيكون منصب الأمين العام المساعد الآخر، المقترح في تقرير الأمين العام حول تعزيز الأمم المتحدة، مسؤولاً عن الأمور المتعلقة بتحليل البيانات وبالمعلومات. ولن يتأثر مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة بهذه التغيرات.

## عاشرا - مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا

٤٨ - تم إنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون إفريقيا. وتورد نشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/6) الصادرة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بياناً مفصلاً عن

مسؤوليات ووظائف المكتب. وستوفر الموارد للمكتب من الأموال التي كانت مخصصة سابقاً لمكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً، ومن موارد مكتب المستشار للمهام الخاصة في أفريقيا، عملاً بالفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧. ويضطلع المكتب بمسؤولية تنسيق وتوجيه إعداد التقارير المتعلقة بأفريقيا ودعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتنسيق الدعوة العالمية لدعم الشراكة الجديدة.

## حادي عشر - تعزيز الشراكات

٤٩ - أبرزت الفقرتان ٢٧ و ٢٨ من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ مجالين رئيسيين من أجل مزيد من العمل في تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة: وهما إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وإنشاء مكتب شراكة كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

### إشراك المجتمع المدني

٥٠ - أنشئ فريق الشخصيات البارزة المعني بعلاقات الأمم المتحدة مع القطاع الخاص في شباط/فبراير ٢٠٠٣، برئاسة فرناندو هنريك كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل السابق، لوضع توصيات للأمين العام عن سبل تعزيز التفاعل بين المنظمة والمجتمع المدني. ويطلب أعضاء الفريق الـ ١٢، الذين يعملون بصفتهم الشخصية، ثروة من الخبرات ذات الصلة في الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية.

٥١ - وتتمثل مهمة الفريق في استعراض المبادئ التوجيهية والقرارات والممارسات الحالية المتعلقة بدخول منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في مداولات الأمم المتحدة وعملاتها؛ وتحديد أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى؛ ودراسة سبل تيسير مشاركة جهات المجتمع المدني من البلدان النامية؛ واستعراض كيفية تنظيم الأمانة العامة بطريقة تمكنها من تيسير وإدارة وتقييم علاقة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني وتقاسم الخبرات في هذا المجال. ومن المقرر أن يقدم الفريق توصيات عملية إلى الأمين العام بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ لينظر فيها.

٥٢ - وعقد الفريق أول اجتماع له في حزيران/يونيه في مقر الأمم المتحدة ووافق على الخطوط العريضة لبرنامج العمل الذي يشدد على التشاور مع أصحاب المصلحة على نطاق واسع. وستعرض أنشطة الفريق على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت.

## إشراك القطاع الخاص

٥٣ - يتم السعي للحصول على تبرعات من أجل مكتب شراكة سيتم إنشاؤه في القريب العاجل. وسيجمع هذا المكتب تحت مظلة واحدة كياناً الأمانة العامة اللذين يتفوقان على غيرهما في التعامل المباشر مع القطاع الخاص ومؤسساتهما: مكتب الاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وبالإضافة إلى تقديم التوجيهات إلى هذين الكيانين الحاليين، سيعمل مكتب الشراكات مع شبكة جهات التنسيق للقطاع الخاص في منظومة الأمم المتحدة كلها لوضع سياسات مشتركة وتقاسم أفضل الممارسات على نحو منهجي. ومع توسع نهج الشراكات في منظومة الأمم المتحدة كلها، ستكون هناك حاجة متزايدة لكفالة معايير مشتركة من المساءلة والتقييم والإبلاغ.

## ثاني عشر - تخصيص الموارد للأولويات

٥٤ - تبين الفقرة ٣ أعلاه التغييرات التي طرأت على برنامج العمل المقترح في وثيقة الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتم اختصار وثيقة الميزانية نفسها؛ وأصبح حجمها يقل عن حجم مثيلتها لفترة السنتين السابقتين بمقدار الثلث. وقد استبعدت التفاصيل الفنية المتعلقة بالوظائف ومخصصات الميزانية من الوثيقة الرئيسية. وأولى اهتمام أكبر لجعل مقدمة الميزانية أكثر اتصافاً بالطابع الاستراتيجي، مع إبراز التغييرات الهامة التي طرأت على برنامج العمل المقترح وزيادة مواءمة الأنشطة مع الأولويات. ويؤمل أن تساعد هذه التغييرات، هي والجهود الرامية إلى تحسين جودة المعلومات الواردة في وثيقة الميزانية، الدول الأعضاء في التركيز على المسائل العامة المتصلة بتوحي النظرة الاستراتيجية ومراقبة الميزانية في مناقشاتها الحكومية الدولية.

٥٥ - بالإضافة إلى ذلك، اقترح الأمين العام إدخال مزيد من التحسينات على نظام التخطيط والميزنة، بما في ذلك إعداد خطة متوسطة الأجل تكون أقصر وأكثر اتصافاً بالطابع الاستراتيجي ترتبط بمخطط الميزانية ونظام تقييم ورصد أقوى. وستحال تفاصيل أخرى عن هذه المقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على النحو المطلوب في القرار ٣٠٠/٥٧. واقترح الأمين العام كذلك إجراء استعراض حكومي دولي من مرحلة واحدة للخطة والميزانيات، قدمت تفاصيل عنها في تقرير لاحق إلى الجمعية العامة (A/57/786).

٥٦ - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام كل على حدة، فقد أعدت الآن ميزانيات للفترة المالية التي تبدأ في ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٣ باستخدام الصيغة القائمة على أساس النتائج وبيانات الموارد المجمعة. وقد أدت هذه المبادرة إلى ميزانية أقل حجماً وأيسر استعمالاً سهّلت إجراء

استعراض استراتيجي من قبل مجالس الإدارة. وقد استجابت كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة على نحو إيجابي لهذا النهج.

٥٧ - ضم الإجراء ٢٤ الوارد في تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة عددا من المقترحات لتحسين إدارة الصناديق الإستثمارية للأمم المتحدة. ويجري العمل حاليا لدمج الصناديق في بعضها البعض وتخفيض عددها، وتنسيق القواعد ذات الصلة واحتياجات تقديم التقارير إلى أقصى حد ممكن وتبسيط إجراءات الحصول على الأموال.

### ثالث عشر - المنظمة وموظفوها

٥٨ - كان الهدف من أحدث مقترحات الأمين العام هو تكميل وتعزيز اللبنة الأساسية لاستراتيجية الموارد البشرية، التي أقرتها الجمعية العامة منذ ثلاث سنوات. وهي تتضمن تدابير لمواصلة تشجيع تنقل الموظفين، ولا سيما في المواقع الميدانية؛ وزيادة الفرص المهنية المتاحة لموظفي الخدمة العامة؛ ومساعدة الموظفين في تحقيق توازن أفضل بين حياتهم المهنية والشخصية وتعزيز إدارة الموظفين في المنظمة برمتها.

#### الآليات والحوافز الرامية إلى تشجيع التنقل

٥٩ - تم إنشاء فريق عامل للسعي إلى تنفيذ جميع عناصر الإجراء ٢٥ من تقرير الأمين العام. وبدأ إجراء استعراض للترتيبات التعاقدية والمزايا الممنوحة لموظفي الأمانة العامة في الميدان وسينجز بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وقد كشف تقييم أولي عن وجود تفاوت في الاستحقاقات والمزايا وفي تطبيق السياسات بين الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وبين مختلف فئات الموظفين. وتشمل مواطن التباين معاملة الموظفين العاملين في مراكز عمل لا توجد بها أسرهم، ونظم الراحة والاستجمام، واستحقاقات الإجازة، وإجراءات السفر والشحن. وفضلا عن ذلك، شكّلت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتحديد السبل الكفيلة بالحد من الحواجز التي تعترض سبيل التنقل بين مؤسسات النظام المشترك ولاستعراض جميع العوائق أمام توظيف زوجات موظفي/أزواج موظفات الأمم المتحدة في مختلف مراكز العمل.

#### زيادة الفرص المتاحة لموظفي فئة الخدمات العامة

٦٠ - يتضمن الإجراء ٢٧ من تقرير الأمين العام التزاما بوضع خطة شاملة لتحسين فرص الترقى المهني لموظفي فئة الخدمات العامة الذين يشكلون حوالي ٤٨ في المائة من القوة العاملة في المنظمة. وقد بدأ العمل في وضع هذه الخطة التي ستستلزم إجراء مزيد من المشاورات مع الموظفين. وسوف ينجز قريبا تحليل إحصائي مبدئي يتناول موظفي فئة الخدمات العامة

والفئات ذات الصلة، إلى جانب استعراض السياسات والممارسات المعمول بها في المنظمات ذات الأوضاع المماثلة، لا سيما في مجالات التدريب والتخطيط الوظيفي وفرص التنقل. ومن المقرر إنجاز هذا العمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٦١ - وفيما يتعلق بالمهام والمسؤوليات الشاملة، فقد اتخذت خطوة أولى تمثلت في وضع توصيفات عمومية للوظائف شملت أكثر من ٤٠ في المائة من وظائف فئة الخدمات العامة، الأمر الذي استلزم تحديث شروط تولى الوظائف ومسمياتها والمهارات والمؤهلات المطلوبة لأدائها، وذلك لتلبية الاحتياجات المتطورة داخل المنظمة. وتساهم إتاحة هذه التوصيفات على الشبكة في تعزيز الشفافية وتساعد الموظفين على التخطيط لمسارهم المهني. كما يجري على سبيل التجربة تنفيذ برامج تدريبية موسعة لموظفي فئة الخدمات العامة. ويشكّل موظفو فئة الخدمات العامة ٥٩ في المائة من مجموع المشاركين في أنشطة تنمية قدرات الموظفين على نطاق الأمانة العامة.

٦٢ - كذلك، طلب في الفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧ إجراء دراسة حول سبل ترقية موظفي فئة الخدمات العامة إلى الوظائف الفنية وستقدم هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

#### مساعدة الموظفين على التوفيق بين حياتهم المهنية والخاصة

٦٣ - بدأ اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الأخذ بترتيبات عمل مرنة في إدارات الأمانة العامة. ورهنا بشروط العمل في كل قسم أو مكتب، يستطيع الموظفون الآن الاستفادة من خيارات متنوعة، بما فيها ساعات العمل المتحركة والعمل من خارج المكتب. ويقوم مكتب إدارة شؤون الموارد البشرية برصد الحالة لضمان تطبيق ترتيبات العمل هذه على نطاق واسع.

٦٤ - وفضلاً عن ذلك، تقوم المنظمة حالياً باتخاذ تدابير محددة لضمان تنفيذ سياستها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مكان العمل تنفيذاً تاماً. وتتمثل أهداف هذه التدابير في تعزيز وعي الموظفين بالمسألة وعواقبها، وكفالة تحسين الوصول إلى الرعاية الطبية واستعراض تغطية التأمين. وتتضمن التدابير المحددة المتخذة في عام ٢٠٠٣:

(أ) وضع مبادئ توجيهية لتحسين إمكانية الوصول إلى المشورة الطوعية والسرية وإلى اختبارات الإصابة في مراكز العمل في الميدان؛

- (ب) تعيين مستشارين للسياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إدارة عمليات حفظ السلام في المقر، وفي خمس من بعثاتها الميدانية؛
- (ج) تأسيس صندوق رأس مال متداول لشراء عقاقير مضادة لفيروسات النسخ العكسي في بعض المكاتب القطرية والاستعانة بصندوق الموظفين الخيري في بلدان أخرى للمساعدة في دفع مصروفات العلاج التي لا يغطيها التأمين الصحي؛
- (د) قيام مدير الدائرة الطبية في الأمم المتحدة وموظفين طبيين آخرين بعشر زيارات قطرية لإسداء المشورة إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن تحسين إمكانية الحصول على الرعاية والعلاج.

### الجهود المتواصلة لتحسين الإدارة

٦٥ - في الفقرة ٤٠ من القرار ٣٠٠/٥٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية إدارة المنظمة. ومن المقرر إنجاز عملية الاستعراض الشامل لتفويض السلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وسوف يتضمن الاستعراض البرامج والميزانيات والمشتريات وإدارة الأصول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد البشرية. وفي الوقت نفسه، يجري النظر في مقترحات لتبسيط نظم إدارية مختلفة، بما فيها توسيع نطاق العمل بالمبالغ المقطوعة كخيار يطبق على بعض استحقاقات الموظفين واستحقاقات السفر. ويتوخى وضع إطار عام لتفويض السلطة يجري استكماله بتعديلات فردية، ويعكس الأنشطة التي تتفرد بها مكاتب ومواقع جغرافية مختلفة وحجم العمليات وطبيعتها. ومتى حظي الإطار الجديد بالموافقة، أمكن التصدي بفعالية للجهود الرامية إلى إعادة تحديد الأدوار وملاك الموظفين في كل من إدارة الشؤون الإدارية والمكاتب التنفيذية. وسوف تتطرق خطة التنفيذ كذلك لمتطلبات التدريب.

### تحسين شروط الخدمة

٦٦ - أسفر الاستعراض الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية للرواتب والاستحقاقات عن زيادة هي الأولى منذ سنوات عديدة في المرتبات الأساسية التي يتقاضاها الموظفون الفنيون، وقد دخلت هذه الزيادة حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. كما تم التوصل إلى اتفاق حول استحداث معيار رئيسي جديد لتصنيف وظائف الفئة الفنية. ويجري حالياً العمل التحضيري للقيام بدراسة تجريبية بشأن توسيع قطاعات الأجر للوظائف وموضوع الراتب المتصل بالأداء وإنشاء دائرة الإدارة العليا. ويؤمل في أن تحدث تحسينات إضافية في الأجور نتيجة الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة لتحسين شروط الخدمة.



٦٧ - أما في ما يتعلق بأداء اللجنة ذاتها، فقد تشكل فريق استعراض مستقل وسوف يعقد اجتماعه الأول في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣. وستعرض نتائج الاستعراض على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

٦٨ - وبشكل عام، سوف تنظر الجمعية في موضوع إصلاح إدارة شؤون الموارد البشرية في دورتها التاسعة والخمسين عندما يعرض عليها عدد من التقارير الإضافية لكي تنظر فيها. وسوف تتناول المواضيع المشمولة تقييما لإصلاح الموارد البشرية عموما واستعراضا مبدئيا للنظام الجديد للتوظيف والترقية والتنسيب والجهود المبذولة لتنشيط الأمانة العامة.

## رابع عشر - إدارة التغيير

٦٩ - أشار الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز الأمم المتحدة أيضا إلى أن تنفيذ الإصلاحات سيستلزم إيلاء اهتمام أكبر للتدريب وتكنولوجيا المعلومات. وترد في ميزانية الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ اقتراحات لزيادة الموارد في هذين المجالين.

٧٠ - وفي ما يتعلق بالتدريب، فقد وضعت خطة لضمان امتلاك المديرين والموظفين المهارات الضرورية للتصدي للتحديات الجديدة التي يطرحها الإصلاح. وتركز الخطة على إجراء تدريب إضافي في مجالات أربعة رئيسية هي: تنمية قدرات القيادات الإدارية وإدارة الأداء؛ والتدريب على المهارات الفنية؛ وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الموارد البشرية والمالية. وحدير بالذكر أن إجمالي المبالغ المطلوبة للتدريب في فترة السنتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ما زال يمثل أقل من ١ في المائة من ميزانية المنظمة، أي أقل بكثير من مثيله في المنظمات ذات الأوضاع المشابهة.

٧١ - وفي ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فقد رحبت الجمعية في قرارها ٣٠٤/٥٧ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بالتقرير المتعلق بالاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/57/620). وقد سلط التقرير الضوء على ثلاثة مجالات تحتاج إلى مزيد من الاهتمام وهي: تبادل المعرفة المؤسسية للمنظمة ونشرها، وتطوير تقديم الخدمات إلى أجهزة الأمم المتحدة وهيئات إدارتها، وتحسين العمليات الإدارية والتنظيمية. ويتوقف إحراز التقدم في هذه المجالات على استثمار الموارد استثمارا ملائما ومطردا.

## خامس عشر -

### خاتمة

٧٢ - إن السبب الأساسي لوضع برنامج الأمين العام لإجراء المزيد من التغييرات هو ضمان أن تركز المنظمة اهتمامها للأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة. وقد سيقت حجج تدعو إلى وضع برنامج عمل أكثر تركيزاً، كما أشير إلى حاجة الأمانة العامة إلى تقديم خدمة أفضل للدول الأعضاء. وكما ذكر في التقرير وغيره من التقارير، يجري حالياً تنفيذ ذلك.

٧٣ - وسيتوقف طابع تنفيذ الإصلاح ووتيرته أيضاً على التقدم المحرز في عدد من المحافل الحكومية الدولية التي تصدرها من حيث الأهمية الجمعية العامة، التي ستناقش خلال دورتها الثامنة والخمسين التحسينات المنهجية التي أدخلت على نظام التخطيط والميزنة. وتشمل المجالات الأخرى التي تستلزم إجراء مزيد من المداولات بين الدول الأعضاء تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي سيتناوله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مناقشاته وإصلاح الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الذي ستتناوله لجنة حقوق الإنسان في مناقشاتها.

٧٤ - وأخيراً، فقد أكد الأمين العام في تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة على أن تعزيز قوة الأمم المتحدة يتوقف كذلك على إحداث تغييرات متناسبة داخل الهيئات الحكومية الدولية، وأبرزها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وسيكون تنشيط برامج عمل هذه الهيئات وتحسين أساليب عملها من الخطوات الأساسية في سبيل تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها.

٧٥ - وكما جاء في تقرير الأمين العام فإن "الإحساس بالحاجة إلى مؤسسة قوية متعددة الأطراف مكرسة لخدمة البشرية جمعاء لم يكن قويا في أي وقت مضى مثلما هو الحال اليوم، في عصر العولمة" (A/57/387، الفقرة ٢). وقد جاءت أحداث العام الماضي لتدعم هذا القول. وسوف يستلزم تنفيذ الإصلاح الالتزام الجماعي المستمر للموظفين والمديرين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على السواء.

#### الحواشي

(١) في أثينا وباريس وبروكسل وبون وروما وكوبنهاغن ولشبونة ولندن ومدريد.

(٢) يتألف الفريق العامل من ممثلين عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية.